

رأي اليمامة

خطاب الملك:

مقارنة جريئة لتصديات المرصلة

ومحاربة الفساد محل تقدير العدو قبل الصديق، وموافقه من القضايا الإقليمية والدولية يضرب بها المثل في الصراحة والوضوح والعلانية، ومبادراته الجريئة من أجل إشاعة الأمان والسلام والاستقرار وترسيخ ثقافة التسامح والحوار والتعايش بين الأمم والشعوب تبناها المجتمع الدولي ممثلاً في أهم منظماته ومؤسساته، أما تصديه للتحديات التي يواجهها المجتمع السعودي في مسيرة تطوره وتطوره لمواكبة ركب التقدم والتطور العلمي والحضاري العالمي، فقد أكد بُعد نظر هذا القائد الكبير وقدرته على اتخاذ

في تاريخ الأمم تبرز أسماء قادة من طراز خاص تشكل قيادتهم منعطضاً مهماً في مسار أمتهن ويحدثون تغييراً جوهرياً في حياة شعوبهم إما بإنجازات تنموية استثنائية، أو موقف حاسمة في ظروف أزمة خطيرة، أو بتصديهم لقضايا كبيرة بجرأة ولكن بحكمة وبصيرة. خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز جمع كل هذه المواقف القيادية النادرة، فإنجازاته على صعيد التنمية والبناء تقف شواهدنا شامخة على امتداد المملكة الواسع وجهوده في مجال الإصلاح والتطوير

الملك عبدالله
جمع كل
مواصفات
القيادة
التاريخية
على صعيد
الإنجازات
والمواقف
والمبادرات
الجريدة

خادم الحرمين الشريفين:

نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع

كثيرة مروراً بعهد الصحابة، والتابعين، إلى يومنا هذا. ولأننا نرفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي، في كل مجال عمل، وفق الضوابط الشرعية، وبعد التشاور مع كثير من علمائنا في هيئة كبار العلماء، وأخرين من خارجها، والذين استحسنوا هذا التوجّه، وأيدوه، فقد قررنا التالي:

أولاً: مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضواً اعتباراً من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية.

ثانياً: اعتباراً من الدورة القادمة يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية، ولها الحق كذلك في المشاركة في ترشيح المرشحين بضوابط الشرع الحنيف.

من حقكم علينا - أيها الإخوة والأخوات - أن نسعى لتحقيق كل أمر فيه عزتكم وكرامتكم ومصلحتكم.. ومن حقنا عليكم الرأي والمشورة، وفق ضوابط الشرع، وذوات الدين، ومن يخرج على تلك الضوابط فهو مكابر، وعليه أن يتحمل مسؤولية تلك التصرفات.

هذا وأسأل الله لنا جميماً العون والعزة والتمكين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أيها الإخوة الكرام: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: يسعدني أن ألتقي بكم في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى، سائلاً الحق تعالى أن يوفقكم في أعمالكم. أيها الإخوة والأخوات شعب المملكة العربية السعودية: إن كفاح والد الجميع الملك عبدالله العزيز مع أجدادكم - برحمهم الله - أثمر وحدة القلوب، والأرض، والمصير الواحد، واليوم يفرض علينا هذا القدر أن نصون هذا الميراث، وأن لا نتفق عنده بل نزيد عليه تطويراً يتفق مع قيمنا الإسلامية والأخلاقية.

نعم.. هي الأمانة والمسؤولية تجاه ديننا، ومصلحة وطننا، وآنسانه، وأن لا تتوقف عند عقبات العصر، بل نشد من عزائمنا، صبراً، وعملاً، وقبل ذلك توكلًا على الله - جل جلاله - لمواجهتها.

إن التحديث المتوازن، والمتافق مع قيمنا الإسلامية، التي تساند فيها الحقوق، مطلب هام، في عصر لا مكان فيه للمتخاذلين، والمتربدين.

يعلم الجميع بأن للمرأة المسلمة في تاريخنا الإسلامي، موقف لا يمكن تهميشها، منها صواب الرأي، والمشورة، منذ عهد النبوة، دليل ذلك مشورة أم المؤمنين أم سلمة يوم الحديبية، والشواهد

**خادم الحرمين
الشريفين
نفض الغبار
عن الملفات
المؤجلة
وتعامل مع
تحديات العصر
كحائق لن
يفيد المجتمع
السعودي
تجاهها**



**التحديث
والتطوير
والإصلاح في
المملكة
نابع من
إرادة وطنية
ومحكوم
بمعايير الشرع
الإسلامي
الهني في
وقيم وتقاليدي
المجتمع**

**سياسة
المملكة
الخارجية
تدعو للسلام
والاستقرار
وأمن دول
مجلس
التعاون
الخليجي
جزء من أمن
المملكة**

وقيادته المؤمنة: وهي ستكون دالماً في إطار ما يسمع به الشرع الإسلامي الحنيف، وفيه من السعة ما يلبي كل متطلبات النهضة والتقدم دون تفريط في العقيدة والأصالة.

أما الخطاب الملكي الخاص بأعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى فقد حدد أولويات الدولة التنموية والجهود التي بذلت وتبذل لرفع مستوى معيشة المواطن السعودي، ونوه الخطاب الملكي إلى أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية وعلى أمن واستقرار المجتمع، وسلط الخطاب إضاءات على مشروعات خطة التنمية الخمسية التاسعة وما تقوم به المملكة من جهود لإعمار الحرمين الشريفين وما ينفذ من مشاريع تطويرية وتوسيعات خدمة للمواطن والمسلمين، كما أشار الخطاب الملكي إلى طموح القيادة في نقل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد المعرفة والاستثمار في أجيال المستقبل، مؤكداً أن التطلعات لا تتوقف لنقل هذا الوطن إلى مصاف الدول المتقدمة في مختلف القطاعات الخدمية وهي مجال البنية الأساسية والاستثمار، وهي مجال السياسة الخارجية أكد الخطاب الملكي ثبات المملكة على منهاجها السياسي في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي ومحاربة الإرهاب والاصرار على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما أكد الخطاب موافق المملكة المؤيدة للقضايا العربية المشروعة والمعنية من أجل بناء تضامن عربي وأسلامي حقيقي مع التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي واعتبار أمن دول مجلس التعاون جزءاً لا يتجزأ من أمن المملكة، كما حدد الخطاب الملكي موافق المملكة إزاء الأحداث الجارية في العالم العربي ودعوتها المتكررة لتحكيم صوت العقل ووقف العنف وسفك الدماء.

القرارات الصعبة عندما تتطلب المصلحة الوطنية والرؤى الواقعية ذلك.

إن الكلمة التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى الأسبوع الماضي والخطاب الملكي الذي وزع على أعضاء المجلس وحدد أهم محاور السياسة السعودية وأهدافها يجب أن تقرأ على هذه الخلفية وهذا الفهم لاهتمامات ملك لم تشفعه أبداً بهرجة السلطة وأضاؤها، واستطاع أن يدفع بأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية إلى مستوى عالٍ من الأداء والمسؤولية والمحاسبة، ورسم إستراتيجية مطموحة لتنمية الموارد البشرية ترتكز إلى تطوير التعليم والتوسيع في بنياته الأساسية. وعلى الرغم من أن كل واحدة من تلك القضايا كانت تشكل هاجساً كبيراً، فإن قضية المرأة وحقوقها ودورها في مجتمعها كانت من أكثر القضايا الملحة التي شاب التعامل معها الكثير من التردد والجدل بسبب حساسية المجتمع السعودي المحافظ، حتى قرر خادم الحرمين الشريفين وضع الأمور في نصابها؛ فكان قراره الحكيم والشجاع بمنع المرأة حقها في المشاركة في مجلس الشورى وفي المجالس البلدية في إطار ضوابط الشرع الحنيف والقيم والتقاليدي الاجتماعية. والصدى الواسع الذي أحدثه هذا القرار التاريخي على الصعيدين الداخلي والخارجي وتجاوز شرائح المجتمع السعودي على كافة المستويات، يؤكّد أن القرار الملكي جاء في وقته، وأن رؤية الملك عبدالله للإصلاح والتحديث رؤية مستنيرة وبعيدة المدى تتناغم مع احتياجات المجتمع السعودي، وتتم وفق وثيرة تدريجية رصينة وهي إطار ثوابت المجتمع السعودي الدينية والأخلاقية، فعملية التحديث والتطوير التي يقودها خادم الحرمين الشريفين ليست تقليداً لأحد ولا تمليها إرادة غير إرادة الشعب السعودي.